خيمة رمضان السنوية جاهزة لاستقبال الصائمين

«البنك الوطني» يعتزم توزيع أكثر من 100 ألف وجبة إفطار خلال شهر رمضان المبارك

■ التركي: حملات موائد الوطني توسع نطاق خدمتها هذا العام لتشمل المستشفيات ومؤسسات اجتماعية مختلفة

خيمة البنك الوطني مقابل المسجد الكبير تستعد لاستقبال الصائمين

طلال عادل التركي

يعتزم البنك الوطني توزيع أكثر من 100 ألف وجبة إفطار في اطار برنامجه «إفعل الخير في شهر الخير» الخاص بشهر رمضان المبارك وذلك من خلال حملات «موائد الوطني لإفطار الصائمين» حيث سيتم توزيع الوجبات في خيمة الوطني وعن طريق قوافل البنك التي ستجول المناطق والمستشفيات.

وقد أنجز البنك الترتيبات النهائية لخيمة رمضان المعدة خصيصاً لاستقبال الصائمين والواقعة مقابل المسجد الكبير، وذلك ضمن برنامج الشهر الفضيل الذي دأب على تنظيمه منذ أكثر من 20 عاما والحافل بالفعاليات والنشاطات الخيرية والإنسانية والترفيهية.

وقال مسؤول العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني طلال عادل التركي ان حملة موائد الوطني لإفطار الصائمين في شهر رمضان المبارك تشكل محطة سنوية بارزة في سجل مبادرات الوطني الخيرية والإنسانية الرائدة، ويستهدف البنك الوطني هذا العام توزيع أكثر من 100 ألف وجبة إفطار من خلال حملات موائد الوطني لإفطار الصائمين المختلفة. كما ستوسع الحملة نطاق خدمتها هذا العام لتشمل المستشفيات ومؤسسات اجتماعية مختلفة من خلال القوافل التي ستجول المناطق برفقة متطوعين من البنك لتوزيع الوجبات.

وأضاف التركي ان خيمة البنك الوطني هي جزء أساسي ضمن برنامج «افعل الخير في شهر الخير» الذي سيشمل على العديد من الفعاليات والنشاطات الخيرية، ويتخلل البرنامج هذا العام حملات واسعة النطاق لتوزيع موائد الإفطار من خلال تخصيص وحدات متنقلة ستتولى توزيع كسرة الإفطار إلى جانب قوافل السيارات التي ستجوب معظم المناطق الحيوية والمستشفيات لتوزيع الوجبات على الصائمين.

وأشار التركي الى أن العشرات من موظفي البنك الوطني قد تطوعوا للإشراف على استقبال وخدمة الصائمين وتوزيع وجبات الإفطار. وقد دأب فريق المتطوعين في البنك على المشاركة سنويا في نشاطات الوطني خلال شهر رمضان المبارك والتواجد في الخيمة لخدمة الصائمين أو التجول في المناطق وزيارة المساجد والمستشفيات لتوفير الوجبات، كما سيكثف المتطوعون اعمالهم الخيرية في العشر الأواخر لتصل الى أكبر شريحة ممكنة من الصائمين والعمال الى جانب المؤسسات الخيرية.

وتجدر الاشارة الى ان مبادرة البنك الوطني لشهر رمضان المبارك تندرج في اطار التزام بنك الكويت الوطني بخدمة المجتمع وشعوره بالمسؤولية تجاه الوطن، حيث تترجم هذه الحملة رسالة البنك الاجتماعية والإنسانية، وتثبت ان ريادة البنك لا تقتصر فقط على الناحية المصرفية والمالية، إنما تمتد إلى خدمة المجتمع كجزء لا يتجزأ من تقاليد البنك الوطني ورسالته العريقة.

«التسهيلات» تعلن مواعيد عملها خلال رمضان المبارك

ناصر المناعي

اعلنت شركة التسهيلات التجارية «التسهيلات» عن مواعيد عملها خلال شهر رمضان المبارك، حيث ستكون مكاتب الشركة مفتوحة من الأحد إلى الخميس بين الساعة العاشرة صباحا وحتى الثالثة والنصف بعد الظهر لاستقبال العملاء وتقديم معاملاتهم ودفع الأقساط، واضعة في تصرفهم أفضل الخدمات المميزة التي يتوقعونها من الشركة.

وبهذه المناسبة، قال ناصر علي المناعي، مساعد العضو المنتدب للتسويق في «شركة التسهيلات التجارية «التسهيلات»: «التسهيلات» «لايسعنا في هذا المناسبة إلا أن نتقدم بأحر التهاني وأطيب الأمنيات إلى عملائنا من مواطنين ومقيمين بمناسبة حلول الشهر الفضيل متمنين لهم صوما مقبولا وذنبا مغفورا».

وأضاف المناعي «نرحب بعملائنا بالمكتب الرئيسي في شرق، إلى جانب فروعنا في منطقة حولي، الرقعي، الفحيحيل، الجهراء».

«أما بخصوص ممثلي الشركة لدى وكالات ومعارض السيارات والتي يبلغ عددها 21 مكتباً حسب مواعيد عمل العمل الصباحية والمسائية لدى المعارض، وهذا سعياً من الشركة لتعزيز التواصل التام مع العملاء ووكلاء السيارات».

ويمكن للعملاء تقديم الطلبات بسهولة لدى أي من فروع الشركة المنتشرة في الكويت ومن خلال موظفي المبيعات المتواجدين لدى معارض وكالات ومكاتب السيارات وكذلك يمكن تقديم الطلبات وتسديد الدفعات الشهرية لأقساطهم والاستعلام عن الرصيد وتاريخ استحقاق القسط التالي من خلال الموقع الالكتروني للشركة cfc-kw.com وكذلك من خلال استخدام التطبيق الجديد عبر الأجهزة الذكية المتوافقة مع انظمة «App Store» و«Google Play» التي تتسم بالأمن والسهولة والمرونة، مما يوفر الوقت والجهد.

صعود النفط دولارين بسبب مصر وبيانات أمريكية

«رويترز» - ارتفعت اسعار العقود الآجلة للنفط قرابة دولارين في البرميل لتسجل أكبر زيادة أسبوعية لها في عام وقد لاقت دعما من اشتداد التوترات في مصر ومن بيانات اقتصادية أمريكية أفضل مما كان متوقعا. ولاقى النفط دعما بعد أن دعا المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين إلى إعادة الرئيس المصري محمد مرسي إلى منصبه مذكيا المخاوف من تصاعد الصراع واتساع آثاره في اماكن أخرى في الشرق الأوسط. وعززت بيانات الوظائف الأمريكية القوية أيضا أسعار عقود النفط الآجلة. وبنهاية التعاملات ارتفع سعر مزيج برنت خام القياس الأوروبي في عقود اغسطس آب عند التسوية 2.18 دولار أو 2.07 في المئة إلى 107.72 دولارات للبرميل بعد ان سجل في وقت سابق من المعاملات المستوى المرتفع 107.088 دولارات. وارتفع سعر عقود النفط الخام الأمريكي الخفيف عند التسوية 1.98 دولار أو 1.96 في المئة إلى 103.22 دولارات للبرميل بعد ان سجل في وقت سابق من المعاملات المستوى المرتفع 103.32 دولارات.

«الدولي» أهدى عملاءه إمساكية شهر رمضان الفضيل

إمساكية الدولي

هنأ بنك الكويت الدولي عملاءه بمناسبة قرب حلول شهر رمضان المبارك، متمنيا ان يعيده الله عليهم وعلى الكويت أميرا وحكومة وشعبا، وعلى الأمتين الإسلامية والعربية باليمن والخير والبركات، داعيا عملاءه مراجعة فروع البنك الـ 24 المنتشرة بجميع محافظات الكويت، للحصول على إمساكية الشهر الفضيل التي أعدها خصيصا لهم وحملة شعار «إيمان .. تسامح .. عطاء»، والتي تمتاز بوضوحها وشموليتها وبجمال تصميمها ورونقها، وذلك خلال اوقات العمل الرسمية للبنك سواء في الفترة الصباحية بالنسبة للعمل في المقر الرئيسي في العاصمة وفي بعض الفروع، أو خلال ساعات العمل في الفترتين الصباحية والمسائية بالنسبة لبعض الفروع الأخرى.

وتأتي الإمساكية التي دأب «الدولي» على تجهيزها وتوزيعها على كافة عملائه مع اقتراب حلول شهر رمضان المبارك، واحدة من الفعاليات العديدة والمتنوعة التي يحفل بها برنامجه لهذا الشهر الفضيل، والتي تتنوع ما بين مناسبات روحانية وإيمانية ودينية من جانب، ومناسبات تراثية ورياضية من جانب آخر.

بنك الخليج يعلن برنامجه الرمضاني الحافل

شعار الخليج

أعلن بنك الخليج عن برنامجه الحافل الذي يتضمن مجموعة من الأنشطة المميزة التي ستقام طوال شهر رمضان المبارك. وتهدف هذه الأنشطة إلى إزكاء روح العطاء الرمضاني ومشاركة المجتمع في الاحتفال بالشهر الفضيل. واستكمالا لمبادرة بنك الخليج السنوية المرتبطة بزيارة المستشفيات والممتدة للعام السابع على التوالي، سيقوم البنك بالتعاون مع الجمعية الكويتية لرعاية الأطفال في المستشفيات بتوزيع هدايا القرقيعان على الأطفال وعائلاتهم بهدف إيجاد أجواء من البهجة والمرح في عدة مستشفيات، من ضمنها: مستشفى ابن سينا، الجهراء، الفروانية، زين، مستشفى بنك الكويت الوطني، ومستشفى الرازي والأميري. هذا وتجدر الإشارة إلى أن مستشفى بيت عبدالله للرعاية التلطيفية-العيادة الخارجية، سيحظى أيضاً بنصيبه من القرقيعان وذلك للمرة الأولى.

وخلال الزيارات سيتمتع الأطفال بعدة أنشطة كالرسم على الوجوه، تجديل الشعر، الرسم بالحنة، وغناء الأناشيد الكويتية القديمة، عرض الساحر، وإتاحة فرص الالتقاء والتفاعل مع مختلف الشخصيات الكرتونية.

كما سيرعى بنك الخليج حفل القرقيعان السنوي لمركز الخرافي لأنشطة الأطفال المعاقين الذي سيقام في مقر المركز بمنطقة مشرف. و «رسالة معاق» هو عنوان الاوبريت الذي سيقيمه مركز الخرافي لأنشطة الأطفال المعاقين خلال القرقيعان لهذا العام الذي سيتخلله أيضاً عدد من الأنشطة الممتعة للأطفال بمشاركة بنك الخليج كتوزيع أكياس القرقيعان والسحور

كذلك سيقوم بنك الخليج برعاية الإفطار للأسرة المحتاجة والذي تقيمه مبرة الرحمة الخيرية. هذا إلى جانب رعايته أيضاً للأيتام الذين تتكفل بشؤونهم المبرة وذلك من خلال تقديم كسوة وعيدية اليتيم، وأكياس القرقيعان. وكعادته السنوية، سيشارك بنك الخليج بهجة الشهر الفضيل مع المجتمع من خلال إعلان تلفزيوني خاص برمضان يتم عرضه مع أول أيام الشهر.

والجدير بالذكر أن بنك الخليج قد نظم برنامجاً داخليا لموظفيه إلى جانب أنشطته الخارجية. ويمنح هذا البرنامج كل موظف هدية قبل حلول شهر رمضان بالإضافة للإمساكية. ولإيمان بنك الخليج بأن أصغر الأشياء ممكن أن تحدث فرقا، أطلق بنك الخليج مبادرة «بادر بالخير» في إطار برنامجه الذي يسبق شهر رمضان للموظفين وذلك في إطار التزامه الدائم بالبذل والعطاء للمجتمع. ومن شأن هذه المبادرة أن تشجع الموظف على إحداث التغيير من خلال منح قسيمة إفطار مجانية من البنك للأشخاص المحتاجين لمشاركتهم بهجة الشهر المبارك.

عمليات شراء طالت الأسهم القيادية والصغيرة

«بيان»: المضاربة السريعة ساهمت في تحسن أداء سوق الكويت

نسبة التداول

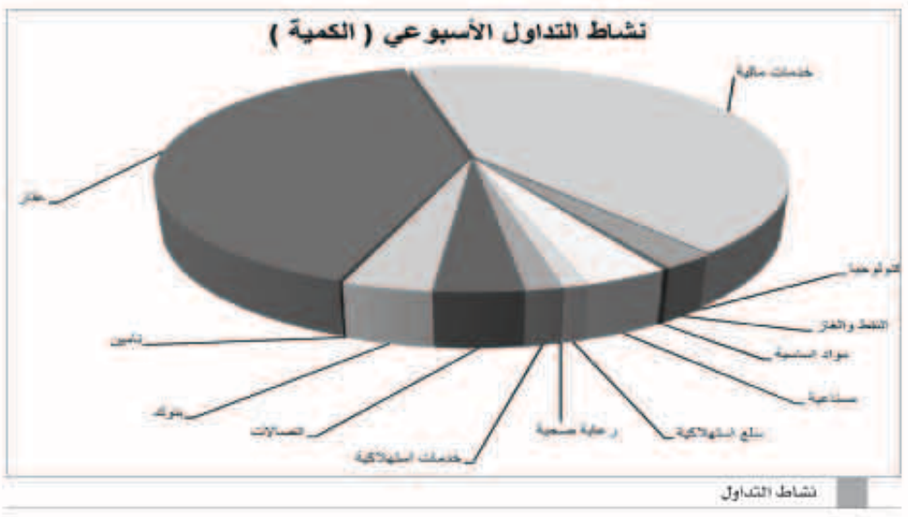

نشاط التداول

قال تقرير شركة بيان للاستثمار تمكن سوق الكويت للأوراق المالية من إنهاء تداولات الأسبوع الأول من فترة النصف الثاني من العام الحالي محققاً مكاسب متباينة لمؤشراته الثلاثة، وذلك وسط عودة عمليات الشراء التي طالت الكثير من الأسهم القيادية والصغيرة في أغلب القطاعات. كما ساهمت عمليات المضاربة السريعة في تحسن أداء السوق خلال الأسبوع الماضي، حيث تركزت تلك العمليات على الأسهم الصغيرة، خاصة في قطاعي العقار والخدمات المالية.

وأضاف التقرير على الصعيد الاقتصادي، أصدرت مجلة «ميد» تقريراً خلال الأسبوع الماضي حمل عنوان (مراجعة اقتصادية لدول الشرق الأوسط في 2013)، قالت فيه أنه في حين تستعد الكويت لتسجيل فوائض ميزانية قياسية جديدة للعام الخامس عشر على التوالي، تبدو الحكومة محظوظة في الخيارات المتاحة أمامها لتعزيز نمو اقتصادها، ولكن العقبات ذاتها تعود للظهور مجددا بين البرلمانيين ومسؤولي الحكومة، متسائلة ما إذا كانت الكويت قادرة هذا العام على استعادة الزخم للنهوض بمشاريع البنية التحتية المهمة، أم ستتورط الدولة من جديد في سجال سياسي يفضي إلى عمليات تأجيل أخرى كبيرة؟. وفيما يخص فائض الميزانية، ذكر تقرير المجلة أن الحكومة تملك مركزا ماليا قويا، لكن فائض الميزانية يفتقر إلى إنفاق رأس المال وآلية صنع القرار في المشاريع المهمة استراتيجيا، ففي عام 2010، أطلقت الكويت خطة التنمية التي خصصت لها مليارات الدولارات للإنفاق على البنية التحتية حتى عام 2014، لكنها تهدف بالأساس إلى تقليص اعتماد الدولة على إيرادات النفط، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد، وها هي ثلاث سنوات مضت، ولم تحرز الخطة تقدما يذكر.

وتابع مما لا شك فيه أن الأزمات السياسية التي شهدتها الكويت في السنوات الأخيرة قد أثرت بشكل سلبي واضح على الاقتصاد الوطني وأدت إلى تخلفه إلى حد كبير، إلا أن تلك الأزمات لم تكن هي السبب الوحيد الذي أعاق طريق التنمية الاقتصادية في البلاد، حيث كانت هناك تحديات أخرى لا تقل أهمية عن الصراعات السياسية، أهمها على سبيل المثال ليس الحصر، ضعف الأداء الحكومي والبيروقراطية المفرطة التي تتعامل بها أجهزة الدولة، بالإضافة إلى ضعف الإنفاق الرأسمالي، وتجاهل القطاع الخاص. ومن المعلوم أن التنمية الاقتصادية تتطلب عددا من الأسس التي لابد أن وبين تتبعها الحكومات لكي تسير عملية التنمية بشكل سليم، أهم هذه الأسس هو الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة، فإذا أرادت حكومة دولة ما تحقيق التنمية الاقتصادية لبلادها، فلا بد عليها أن تعرف جيداً كيفية الاستفادة من مواردها، فبعض الدول المجاورة التي يعتبر النفط ومشتقاته هو المصدر الرئيسي للدخل فيها، قد استطاعت عبر سياسات اقتصادية فعالة أن تحقق التنمية المستدامة عن طريق الاستخدام الأمثل لعوائد النفط، وهو الأمر الذي لم نره في الكويت للأسف الشديد، فالكويت لديها أعلى الفوائض المالية في العالم، وعلى الرغم من ذلك، لازال اقتصادها يعاني من اختلالات هيكلية واضحة، فلا يوجد بنية تحتية على المستوى المأمول، ولا يوجد مشاريع تنموية كبرى تذكر تم تنفيذها حتى الآن، فضلا عن عدم وجود مساهمة حقيقية من القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي نتيجة احتكار الدولة لمعظم الخدمات، لذا فعلى الحكومة الكويتية إذا أرادت تحقيق التنمية أن تستفيد من تجارب غيرها من الدول التي نجحت في هذا الصدد، وإفساح المجال للقطاع الخاص للمشاركة في هذه العملية، لكي يقوم بدوره التنموي، بما يخدم الاقتصاد الوطني.

واوضح على صعيد الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية، فقد تمكن من إنهاء أول أسابيع فترة النصف الثاني من العام الجاري محققاً مكاسب لمؤشراته الثلاثة، مدعوماً من عودة عمليات الشراء التي استهدفت العديد من الأسهم القيادية والصغيرة معا، وسط نشاط واضح لعمليات المضاربة السريعة التي تركزت على الأسهم الصغيرة، حيث حقق السوق مكاسبه على الرغم من انخفاض قيمة التداول، والتي سجلت في إحدى جلسات الأسبوع أدنى مستوى لها منذ أواخر شهر فبراير الماضي.

وقد تركزت عمليات الشراء على أسهم الشركات التي من المتوقع أن تحقق نتائج جيدة عن فترة الستة أشهر المنقضية من العام الجاري، وسط استمرار حالة الترقب لإعلانات هذه النتائج، إضافة إلى الأسهم التي انخفضت أسعارها بشكل لافت في الفترة السابقة نتيجة حالة التصحيح التي شهدها السوق خلال شهر يونيو. في المقابل كانت عمليات البيع وجني الأرباح حاضرة أيضاً في التأثير على أداء السوق في الأسبوع الماضي، حيث أدت إلى تراجع مؤشراته الثلاثة تارة، وتقليص مكاسبها تارة أخرى، إلا أنها لم تفلح في سحب السوق للمنطقة الحمراء على المستوى الأسبوعي.

والجدير بالذكر أن السوق قد سجل في جلسة بداية الأسبوع خسارة واضحة لمؤشراته الثلاثة، ولاسيما المؤشر السعري الذي تراجع بنسبة 1.77 في نهاية تلك الجلسة، وذلك تحت تأثير من الضغوط البيعية القوية وعمليات التصريف التي شملت العديد من الأسهم القيادية والصغيرة، إلا أنه تمكن بعد ذلك من تعويض خسارته في الجلسات التالية في ظل عودة القوى الشرائية من جديد، والتي شملت العديد من الأسهم المدرجة في السوق.

على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نمواً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 34.18 في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الحالي 9.10 في المئة. في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 4.81 في المئة، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2012.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 7.962.50 نقطة، مسجلاً ارتفاعا نسبته 0.63 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني نموا نسبته 0.88 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 455.64 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1.057.67 نقطة، بزيادة نسبتها 1.68 في المئة عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل تباين المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي، حيث نقص متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 15.26 في المئة ليصل إلى 35.69 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول نموا نسبته 1.26 في المئة، ليبلغ 408.41 ملايين سهم.

مؤشرات القطاعات

سجلت جميع قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية نموا في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، باستثناء قطاع العقار، والذي أغلق مؤشره مع نهاية الأسبوع مسجلاً خسارة نسبتها 0.42 في المئة، مغلقاً عند مستوى 1.517.47 نقطة. في المقابل، تصدر قطاع الرعاية الصحية القطاعات التي سجلت ارتفاعاً، حيث أقفل مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 1.160.69 نقطة، مسجلاً نموا نسبته 4.85 في المئة، تبعه في المرتبة الثانية قطاع الخدمات الاستهلاكية، والذي سجل ارتفاعاً نسبته 1.96 في المئة، منهياً تعاملات الأسبوع عند مستوى 1.139.08 نقطة. وشغل قطاع التكنولوجيا المرتبة الثالثة بين القطاعات التي حققت ارتفاعاً، وذلك عندما أغلق مؤشره عند مستوى 1.118.06 نقطة، بارتفاع نسبته 1.61 في المئة. أما أقل القطاعات تسجيلاً للارتفاع فكان قطاع المواد الأساسية، والذي أنهى تداولات الأسبوع مسجلاً نموا طفيفاً بلغ 0.12 في المئة، مقفلاً عند مستوى 1.152.58 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 872.67 مليون سهم شكلت 42.74 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول 824.46 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 40.37 في المئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الاتصالات، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 3.89 في المئة بعد أن وصل إلى 79.51 مليون سهم.